

(٣٩) من تراث الكوثري

شروط الأئمة الستة

البخارى ومُسلم وأبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجة
للحافظ أبى الفضل محمد بن طاهر المقدسى

حققه وقدم له
محمد زاهد الكوثري

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث

٩ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر

٥١٢٠٨٤٧ ☎





(٣٩) من تراث الكوثرى

شروط الأئمة الستة

البيخارى ومسلم وأبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه
لليحافظ أبى الفضل محمد بن طاهر المقدسى
(- ٥٠٧ هـ)

حققه وقدم له
محمد زاهد الكوثرى

الناشر
المكتبة الأزهرية للتراث

٩ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر

٥١٢٠٨٤٧ ☎



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ترجمة الحافظ أبي الفضل المقدسي (١)

هو الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد
القيسراني المقدسي ذو الرحلة الواسعة وانتصايف والتعاليف.

ولد سنة ٤٤٨ للهجرة .

سمع بالقدس وبغداد ونيسابور وأصبهان وشيراز والري
ودمشق ومصر .

ومن مؤلفاته : أطراف الكتب الستة ، والأنساب المتفقة في
الخط المتماثلة في النقط والضبط . ورجال الشيخين ، وأطراف
الغرائب والأفراد ، وجزء في البسملة . وصفوة التصوف .
وشروط الأئمة الستة . وغيرها .

تلقى مذهب أهل الظاهر من الحميدى ومذهب التصوف
السالمى من ابن مت .

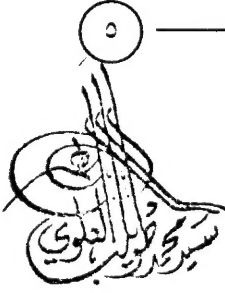
قال الذهبى كان من أسرع الناس كتابة وأذكاهم وأعرفهم
بالحديث وهو فى نفسه صدوق وله حفظ ورحلة واسعة - والله
يرحمه ويسامحه اهـ .

(١) راجع طبقات الحفاظ وميزان الاعتدال للذهبي وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلى

قال ابن عساكر: سمعت محمد بن إسماعيل الحافظ يقول:
أحفظ من رأيت ابن طاهر. وقال أبو زكريا بن منده: كان صدوقاً
عالمًا بالصحيح والسقيم كثير التصانيف لازماً للأثر.

وكان لا يرى الجهر بالبسملة في الصلاة ولا القنوت في
الفجر ولا التشهد بتشهد ابن عباس، ويرى كل ذلك من
المسائل التي صح النقل بخلافها، أو غيرها أقوى وأرجح عند
أهل الصنعة.

مات في بغداد عند قدومه من الحج يوم الجمعة من ربيع
الأول سنة ٥٠٧ عن ستين سنة. غفر الله له وأعلى منزلته في
الجنة. آمين



تراجم الأئمة الستة

الإمام البخارى

(أولهم) إمام الأئمة وشيخ حفاظ الأمة أبو عبد الله محمد ابن إسماعيل البخارى الفارسى رحمه الله. ولد ببخارى سنة أربع وتسعين ومائة. وارتحل لطلب الحديث وتنقل فى البلاد، وابتدأ فى تراجم أبواب الجامع الصحيح بالحرم الشريف، ولبث فى تصنيفه ست عشرة سنة بالبصرة وغيرها حتى أتمه ببخارى. ومات بخرتنك قرب سمرقند سنة ست وخمسين ومائتين.

وللحافظ الشمس بن طولون الدمشقى (بلغة القانع فى طرق الصحيح الجامع) يستوفى الكلام على أسانيد الرواية إليه، وكذا للسخاوى (عمدة القارئ والسامع فى ختم الصحيح الجامع).

الإمام مسلم

(وثانيهم) الإمام الكبير أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى النيسابورى رحمه الله. ولد بنيسابور سنة أربع ومائتين وبها توفى سنة إحدى وستين ومائتين، جرد الصحاح ولم يتعرض للاستنباط ونحوه، وفاق البخارى فى جمع الطرق وحسن الترتيب.

ذكر الذهبي عن أبي عمرو حمدان: سألت ابن عقدة أيهما أحفظ البخاري أو مسلم؟ فقال: كان محمد عالماً ومسلم عالم فأعدت عليه مراراً فقال يقع لمحمد الغلط في أهل الشام وذلك لأنه أخذ كتبهم ونظر فيها فربما ذكر الرجل بكنيته ويذكره في موضع آخر باسمه يظنهما اثنين، وأما مسلم فقلما يوجد له غلط في العلل لأنه كتب المسانيد ولم يكتب المتناطيع ولا المراسيل اهـ. ومن شيوخه البخاري.

الإمام أبو داود

(وثالثهم) الإمام الفقيه أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني رحمه الله. ولد سنة اثنتين ومائتين ومات بالبصرة سنة خمس وسبعين ومائتين، قال الخطابي لم يصنف في علم الحديث مثل سنن أبي داود وهو أحسن وضعاً وأكثر فقهاً من الصحيحين اهـ. حدث عنه الترمذي والنسائي وكتب عنه أحمد حديث العتيرة.

قال ابن كثير في مختصر علوم الحديث: إن الروايات لسنن أبي داود كثيرة يوجد في بعضها ما ليس في الآخر اهـ. ومن أشهر رواة السنن عنه أبو سعيد بن الأعرابي، وأبو علي اللؤلؤي، وأبو بكر بن داسه.



الإمام الترمذى

(ورابعهم) الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذى الضرير رحمه الله ولد سنة تسع ومائتين بترمذ وبها توفى سنة تسع وسبعين ومائتين، قال ابن الأثير: فى سنن الترمذى ما ليس فى غيرها من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب اهـ. ومن شيوخه البخارى وأبو داود .

الإمام النسائى

(وخامسهم) الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائى رحمه الله . ولد فى نسا من نيسابور سنة خمس عشرة ومائتين. قال الدارقطنى: خرج حاجاً فامتحن بدمشق وأدرك الشهادة فقال احملونى إلى مكة فحمل وتوفى بها. وهو مدثون بين الصفا والمروة. وكانت وفاته سنة ثلاث وثلاثمائة.

قال الذهبى: سئل بدمشق عن فضائل معاوية فقال ألا يرضى رأساً برأس حتى نفضل قال فما زالوا يدفعونه.. حتى أخرج من المسجد ثم حمل إلى مكة فتوفى بها. كذا فى هذه الرواية إلى «مكة» وصوابه «الرملة» اهـ .

والذى عد من الأصول الخمسة هو المجتبى المعروف بسنن النسائى الصغير رواية ابن السنى. وأما رواية ابن حيويه

وابن الأحمر وابن قاسم فيقال لها النسائي الكبير. قال أبو جعفر ابن الزبير : ومما ينبغي التنبيه عليه أن روايات النسائي تختلف اختلافاً كثيراً حتى قال شيخنا أبو علي الغافقي لولا أن الإجازة تشتمل على جميعها لعسر اتصال السماع والقراءة. ومن قال قرأت أو سمعت كتاب النسائي ولم يبين الرواية التي سمع أو قرأ فتد تجوز في الذي ذكره تجوزاً قادحاً في الرواية اهـ . ومن شيوخه أبو داود والترمذي . ويروى عن الذهبي أنه كان يفضل على مسلم في الحفظ. ذكر الذهبي أن النسائي قال : دخلت دمشق والمنحرف عن علي بها كثير فصنفت كتاب الخصائص رجوت أن يهديهم الله اهـ .

الإمام ابن ماجه

(وسادسهم) الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه - بتخفيف الجيم وسكون الهاء - القزويني صاحب السنن والتفسير والتاريخ ولد سنة ٢٠٩ سمع أبا بكر بن أبي شيبة وطبقته. وأعلى ما عنده الثلاثيات وهي خمسة إلا أنها بطريق جبارة بن المغلس. ولابن ماجه رحلة إلى الري وإلى العراق والبصرة والكوفة وبغداد وإلى الشام ومصر والحجاز لكتابة الحديث.

وأول من أدخل كتاب السنن له في عداد الأصول الستة هو الحافظ أبو الفضل بن طاهر فتابع أكثر الحفاظ على ذلك في

كتبهم فى الرجال والأطراف. إلا أنهم اختلفوا هل هو سادس الخمسة أم سادس الستة. وأما ما نظمته ابن الجوزى فى سلك الموضوعات من أحاديثه فنحو ثلاثين حديثاً، وفعل مثل ذلك مع الترمذى إلا أن ما فى ابن ماجه لا يقل من الضعف الشديد فى ثلثى هذا المقادر. وقد اشتهر أن الرجال الذين انفرد بهم ابن ماجه ضعاف وإن كان بين الأحاديث التى انفرد بها صحاح. وللحافظ الشهاب البوصيرى (مصباح الزجاجاة فى زوائد ابن ماجه) تكلم فيه على كل إسناد من أسانيد تلك الزوائد بما يليق بحاله من صحة وحسن وضعف وغير ذلك، وما سكنت عليه ففيه نظر. ونصه على الضعف الشديد فى حديث ما كان فى سقوطه من مقام الاحتجاج به سواء أنطق بالوضع أم لم ينطق به.

وليس بقليل من يرمى نقلة كتاب ابن ماجه بالتصحيح. وأصح نسخة - فيما أعلم - تداولتها أيدي الحفاظ المتقنين من المقادسة وغيرهم طبقة بعد طبقة هى النسخة المحفوظة بالخزانة التميمورية (رقم ٥٢٢) بدار الكتب المصرية.

توفى ابن ماجه يوم الاثنين لثمان بقين من شهر رمضان سنة ٢٧٣.

رضى الله عن الجميع وأعلى منازلهم فى الجنة.



شروط الأئمة الستة

البخارى ومسلم وأبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه
للحافظ أبى الفضل محمد بن طاهر المقدسى
المتوفى سنة ٥٠٧ هـ رحمه الله تعالى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فاتحة شروط الأئمة الستة

شروط البخارى ومسلم :

قال الإمام الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر بن على المقدسى رحمه الله تعالى: فإن قيل إن كل واحد من هؤلاء الأئمة الستة يعنى البخارى ومسلماً وأبا داود والترمذى والنسائى وابن ماجه صنف كتاباً على حدة ولم يتفقوا على ما أخرج الأول من غير زيادة ونقصان فهل تجرى كلها مجرى واحداً فى الصحة أم تتباين فى المعنى ؟

(الجواب) إن بعض أهل الصنعة سألنى ببغداد عن شرط كل واحد من هؤلاء الأئمة فى كتابه فأجبته بجواب أنا أذكره ههنا بعينه ورمته. قلت :

اعلم أن البخارى ومسلماً ومن ذكرنا بعدهم لم ينقل عن واحد منهم أنه قال شرطت أن أخرج فى كتابى ما يكون على الشرط الفلانى^(١) وإنما يعرف ذلك من سير كتبهم فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم. فاعلم أن شرط (البخارى ومسلم) أن

(١) يعنى سوى اشتراط اللقى عند البخارى ، والاكتفاء بالمعاصرة عند مسلم كما هو مشهور.

يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته ^(١) إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات . ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع فإن كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن وإن لم يكن له إلا راو واحد إذا صح الطريق إلى ذلك الراوي أخرجاه. إلا أن مسلماً أخرج أحاديث أقوام ترك البخاري حديثهم لشبهة وقعت في نفسه أخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة ^(٢) مثل حماد بن سلمة وسهيل بن أبي صالح وداود بن أبي هند وأبي الزبير، والعلاء بن عبد الرحمن وغيرهم. جعلنا هؤلاء الخمسة مثلاً لغيرهم لكثرة روايتهم وشهرتهم. فلما تكلم في هؤلاء بما لا يزيل العدالة والثقة ترك البخاري إخراج حديثهم معتمداً عليهم تحرياً، وأخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة، ومثال ذلك أن سهيل بن أبي صالح تكلم في سماعه من أبيه فقيل صحيفة فترك البخاري هذا الأصل ^(٣) واستغنى عنه

(١) قال العراقي في شرح ألفيته: ليس ما قاله ابن طاهر بجيد لأن النسائي ضعف جماعة أخرج لهما الشيخان أو أحدهما اهـ . وموعده بسط ما هو الحق في هذا الصدد في شروط الحازمي فانتظره .

(٢) بمعنى أن مرويات خاصة لهم ظهرت صحتها له بزوال الشبهة الطارئة، يبحث خاص فانتقاهما ، لا بمعنى قبول جميع مروياتهم مطلقاً. فمن ظن أن مرويات رجال أخرج عنهما الشيخان صحاح كلها فقد ظن باطلاً فكما لا تكون أحاديث سبى الحنظ كلها باطلة كذلك لا تكون أحاديث التثنية كلها صحيحة على ما يظهر من سير صنيعهم .

(٣) قال الذهبي أخرج له البخاري استشهاداً وكان النسائي إذا حدث بحديث سهيل هذا قال: سهيل والله خير من أبي اليمان ويحيى بن بكير وغيرهما. وكتاب البخاري ملآن من هؤلاء.

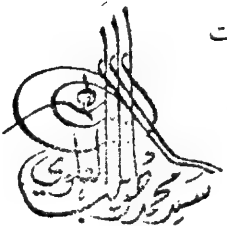
بغيره من أصحاب أبيه، ومسلم اعتمد عليه لما سبر أحاديثه فوجده مرة يحدث عن أخيه عن أبيه بأحاديث فائته من أبيه فصيح عنده أنه سمع من أبيه إذ لو كان سماعه صحيفة لكان يروى هذه الأحاديث مثل تلك الآخر، وكذلك حماد بن سلمة إمام كبير مدحه الأئمة وأطنبوا لما تكلم فيه بعض منتحلي المعرفة أن بعض الكذبة أدخل في حديثه ما ليس منه لم يخرج عنه معتمداً عليه بل استشهد به في مواضع ليبين أنه ثقة، وأخرج أحاديثه التي يروونها من حديث غيره من أقرانه كشعبة وحماد بن زيد وأبي عوانة وأبي الأحوص وغيرهم. ومسلم اعتمد عليه لأنه رأى جماعة من أصحابه القدماء والمتأخرين رووا عنه حديثاً لم يختلفوا عليه وشاهد مسلم منهم جماعة وأخذ عنهم، ثم عدالة الرجل في نفسه وإجماع أئمة النقل على ثقته وإمامته.

فهذا الكلام فيما اختلفا فيه من إخراج أحاديث هؤلاء وما جرى مجراهم ..

شروط أبي داود :

وأما (أبو داود)^(١) فمن بعده فإن كتبهم تنقسم على ثلاثة أقسام:

(١) ليس بقليل من يفضل كتاب النسائي الصغير على سنن أبي داود. لكن بالنظر إلى عدد الأحاديث التي انتقدها ابن الجوزي من بين أحاديث الكتب الستة يكون أبو داود مقدماً على النسائي ثم الترمذي وابن ماجه. رجع آخر تعقيبات السيوطي.



(القسم الأول) صحيح وهو الجنس المخرج فى هذين الكتابين للبخارى ومسلم فإن أكثر ما فى هذه الكتب مخرج فى هذين الكتابين، والكلام عليه كالكلام على الصحيحين فيما اتفقا عليه واختلفا فيه .

(القسم الثانى) صحيح على شرطهم . حكى أبو عبد الله بن منده أن شرط أبى داود والنسائى إخراج أحاديث أقوام لم يُجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال ويكون هذا القسم من الصحيح فإن البخارى قال أحفظ مائتى ألف حديث صحيح ومائتى ألف حديث غير صحيح ، ومسلم قال أخرجت المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة . ثم إنا رأيناها أخرجها فى كتابيهما ما اتفقا عليه وما انفردا به قريب عشرة آلاف^(١) تزيد أو تنقص فعلمنا أنه قد بقى من الصحيح الكثير إلا أن طريقه لا يكون كطريق ما أخرجاه^(٢) فى هذين الكتابين فما أخرجوه مما انفردوا به دونهما فإنه من جملة ما تركه البخارى ومسلم من جملة الصحيح .

(والقسم الثالث) أحاديث أخرجوها للضدية فى الباب

(١) لكن ما سوى المكرر من الأحاديث المسندة فى صحيح البخارى نحو ألفين وستمئة واثنين وفى صحيح مسلم نحو أربعة آلاف حديث كما هو مشهور
(٢) يعنى جملة وإلا فلا يصح هذا الكلام لأنه يوجد فيما سواهما ما يفضل على ما فيهما لأسباب وملابسات تذكر فى شرح أحاديث الأحكام . راجع الباب الأخير من (الانتصار والترجيح) لسبط ابن الجوزى .

المتقدم وأوردوها لا قطعاً منهم بصحتها وربما أبانوا المخرج لها عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة .

فإن قيل لم أودعوها كتبهم ولم تصح عندهم؟ فالجواب من ثلاثة أوجه :

(أحدها) رواية قوم لها واحتجاجهم بها فأوردوها وبينوا سقمها لتزول الشبهة .

و(الثاني) أنهم لم يشترطوا ما ترجمه البخارى ومسلم رحمهما الله على ظهر كتابيهما من التسمية بالصحة فإن البخارى قال : ما أخرجت فى كتابى إلا ما صح وتركت من الصحاح لحال الطول . ومسلم قال ليس كل حديث صحيح أودعته هذا الكتاب وإنما أخرجت ما أجمعوا عليه ^(١) . ومن بعدهم لم يقولوا ذلك فإنهم كانوا يخرجون الشيء وضده .

و(الثالث) أن يقال لقائل هذا الكلام: رأينا الفقهاء وسائر العلماء يوردون أدلة الخصم فى كتبهم مع علمهم أن ذلك ليس بدليل فكان فعلهما ^(٢) هذا كفعل الفقهاء - والله أعلم .

(١) المراد إجماع شيوخه وإلا فأين الإجماع فى مواطن الخلاف !

(٢) يعنى أبا داود والنسائى .

شروط الترمذى :

وأما أبو عيسى (الترمذى) رحمه الله فكتابه وحده على أربعة أقسام : قسم صحيح مقطوع^(١) به وهو ما وافق فيه البخارى ومسلماً. وقسم على شرط الثلاثة دونهما كما بينا. وقسم أخرجه للصدية وأبان عن علته ولم يغفله. وقسم رابع أبان هو عنه فقال ما أخرجت فى كتابى إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء^(٢) وهذا شرط واسع. فإن على هذا الأصل كل حديث احتج به محتج أو عمل بموجبه عامل أخرجه سواء صح طريقه أو لم يصح. وقد أزاح عن نفسه الكلام فإنه شفى فى تصنيفه وتكلم على كل حديث بما يقتضيه. وكان من طريقته رحمة الله عليه أن يترجم الباب الذى فيه حديث مشهور عن صحابى قد صح الطريق إليه وأخرج من حديثه فى الكتب الصحاح فيورد فى الباب ذلك الحكم من حديث صحابى آخر لم يخرجوه من حديثه ولا تكون الطرق إليه كالطريق الأول وإن

(١) إفادة خبر الأحاد غير المحفوف بالقرائن للقطع مذهب شاذ ذهب إليه المصنف لكونه ظاهرياً.

(٢) هذا يذكرنا صنيع المجد بن تيمية فى (منتقى الأخبار) حيث جمع فيه كل ما تمسك به فقيه من الفقهاء بل ترك الكلام على تلك الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً باعتبار أن ذلك بالنظر إلى ما يظهر للنقاد لا بالنسبة إلى ما فى نفس الأمر. وقد أحسن صنفاً فى ذلك لاختلاف شروط قبول الأخبار عند المجتهدين فما يصححه هذا قد يضعفه ذاك ولم يشرح «منتقى الأخبار» بعد على ملحق مصنفه فالشروح الموجودة بالأيدى اليوم مغربة فيما يشرق فيه المصنف.

كان الحكم صحيحاً. ثم يتبعه بأن يقول «وفى الباب عن فلان وفلان» ويعد جماعة فيهم ذلك الصحابي المشهور وأكثر. وقبلما يسلك هذه الطريقة إلا فى أبواب معدودة^(١) والله أعلم.

نقد كلام الحاكم فيما قدره شرطاً للبخارى ومسلم :

قال السائل فإن الحاكم أبا عبد الله النيسابورى الحافظ ذكر فى كتاب (المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل) شرطاً على غير هذا النحو .

قلت نعم أخبرناه أبو بكر أحمد بن على الأديب الشيرازى بنيسابور قال : قال أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ : القسم الأول من المتفق عليها اختيار البخارى ومسلم وهو الدرجة الأولى من الصحيح ومثاله الحديث الذى يرويه الصحابي المشهور عن رسول الله ﷺ وله راويان ثقتان ثم يرويه عنه التابعى المشهور بالرواية عن الصحابي وله راويان ثقتان ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور وله رواية من الطبقة الرابعة ثم يكون شيخ البخارى أو مسلم حافظاً متقناً مشهوراً بالعدالة. فهذه الدرجة الأولى من الصحيح.

(الجواب) أن البخارى ومسلماً لم يشترطاً هذا الشرط ولا نقل عن واحد منهما أنه قال ذلك، والحاكم قدر هذا التقدير وشرط لهما هذا الشرط على ما ظن. ولعمري إنه شرط حسن لو

(١) وقد أوردنا فيما كتبناه على شروط الحازمى ما يشفى غلة الباحث من شرح ابن رجب وغيره فى هذا البحث وما يليه فانظره .

كان موجوداً في كتابيهما إلا أنا وجدنا هذه القاعدة التي أسسها الحاكم منتقصة في الكتابين جميعاً فمن ذلك في الصحابة أن البخارى أخرج حديث قيس بن أبى حازم عن مرداس الأسلمى «يذهب الصالحون أولاً فأولاً - الحديث» وليس لمرداس راو غير قيس. وأخرج هو ومسلم حديث المسيب بن حزن في وفاة أبى طالب ولم يرو عنه غير ابنه سعيد. وأخرج البخارى حديث الحسن البصرى عن عمرو بن تغلب «إنى لأعطى الرجل والذي أدع أحب إلى - الحديث» ولم يرو عن عمرو غير الحسن. هذا فى أشياء عند البخارى على هذا النحو، وأما مسلم فإنه أخرج حديث الأغر المزنى «إنه ليغان على قلبى» ولم يرو عنه غير أبى بردة. وأخرج حديث أبى رفاعة العدوى ولم يرو عنه غير حميد بن هلال العدوى. وأخرج حديث رافع بن عمرو الغفارى ولم يرو عنه غير عبد الله بن الصامت. وأخرج حديث ربيعة بن كعب السلمى ولم يرو عنه غير أبى سلمة بن عبد الرحمن . هذا فى أشياء كثيرة اقتصرنا منها على هذا القدر ^(١) لتعلم أن القاعدة التي أسسها منتقضة لا أصل لها. ولو اشتغلنا بنقض هذا الفصل الواحد فى التابعين وأتباعهم ولمن روى عنهم إلى عصر الشيخين لأربى على كتابه المدخل أجمع إلا أن الاشتغال

(١) وعلى نور هذا البيان أبان الحازمى الحق فى كتابه فكان من واجبه أن ينوه بفضل المصنف عليه لكنه لم يفعل .

بنقض كلام الحاكم لا ينيد فائدة وله في سائر كتبه مثل هذا الكثير عفا الله عنا وعنه .

وأما الإمام الحافظ المتقن أبو عبد الله محمد بن إسحاق ابن منده فأشار إلى نحو ما ذكرناه وخلاف ما رسمه الحاكم . أخبرنا أبو عمرو عبد الوهاب بن أبي عبد الله بن منده قال : قال أبي : «من حكم الصحابي أنه إذا روى عنه تابعي واحد وإن كان مشهوراً مثل الشعبي وسعيد بن المسيب ينسب إلى الجهالة فإذا روى عنه رجلان صار مشهوراً واحتج به وعلى هذا بنى محمد ابن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج كتابيهما الصحيحين إلا أحرقاً تبين أمرها، فأما الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريباً فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة اشتركوا في حديث يسمى عزيزاً فإذا روى الجماعة عنه حديثاً سمي مشهوراً» فاستثنى أبو عبد الله بن منده أحرقاً وهو هذا النوع الذي أشرت إليه فقد صح لديك بيان ما قدمته إليك - والله أعلم بالصواب .

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الأندلسي ^(١) قال سمعت أبا محمد علي بن أحمد بن سعيد ^(٢) الحافظ الفقيه وقد

(١) هو الحميدى الظاهري صاحب «الجمع بين الصحيحين» وهو الذي جذب المصنف إلى مذهب أهل الظاهر .

(٢) هو ابن حزم ولم يجعل لكتاب ابن ماجه ولا لكتاب الترمذى شأناً حيث كان يجهلها كما سيأتي .

جرى ذكر الصحيحين فعظم منهما ورفع من شأنهما وذكر أن سعيد بن السكر اجتمع إليه يوماً قوم من أصحاب الحديث فقالوا له : إن الكتب في الحديث قد كثرت علينا فلو دلنا الشيخ على شيء يقتصر عليه منها فسكت ودخل إلى بيته فأخرج أربع رزم ووضع بعضها على بعض وقال هذه قواعد الإسلام كتاب مسلم وكتاب البخاري وكتاب أبي داود وكتاب النسائي .

سمعت الإمام أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري^(١) بهرة وجرى بين يديه ذكر أبي عيسى الترمذي وكتابه فقال كتابه عندي أنفع من كتاب البخاري ومسلم لأن كتابي البخاري ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحر العالم وكتاب أبي عيسى يصل إلى فائدته كل أحد من الناس .

ابن ماجه :

رأيت على ظهر جزء قديم بالري حكاية كتبها أبو حاتم الحافظ المعروف بخاموش قال أبو زرعة الرازي طالعت كتاب أبي عبد الله (بن ماجه) فلم أجده فيه إلا قدراً يسيراً مما فيه شيء^(٢) وذكر قريب بضعة عشر أو كلاماً هذا معناه . ورأيت يقزوين له تاريخاً على الرجال والأمصار من عهد الصحابة إلى

(١) هو ابن مت . وهو الذي آمال المصنف إلى التصوف السالمي المعروف .

(٢) الذي نظمه ابن الجوزي من أحاديثه في سلك الموضوعات نحو ثلاثين حديثاً أقل ما يقول الناقد فيها إنها بالغة الضعف بل أغلبها موضوع .

عصره ، وفى آخره بخط : جعفر بن إدريس صاحبه : مات أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه المعروف يوم الاثنين ودفن يوم الثلاثاء لثمان بقين من شهر رمضان من سنة ثلاث وسبعين ومائتين . وسمعتة يقول ولدت فى سنة تسع ومائتين . ومات وله أربع وستون سنة وصلى عليه أخوه أبو بكر وتولى دفنه أبو بكر وأبو عبد الله أخواه وابنه عبد الله .

أخبرنا أبو زيد واقد بن الخليل القزوينى الخطيب بالرى أنبأنا والدى الخليل بن عبد الله الحافظ فى كتاب قزوين قال أبو عبد الله محمد بن يزيد يعرف بماجه مولى ربيعة له سنن وتفسير وتاريخ وكان عارفاً بهذا الشأن ارتحل إلى العراقين : البصرة والكوفة وبغداد ومكة والشام ومصر والرى لكتب الحديث مات سنة ثلاث وسبعين ومائتين .

أخبرنا أبو القاسم عبد الله بن طاهر التميمى الفقيه قدم علينا الرى حاجاً أنبأنا على بن محمد بن نصر الدينورى حدثنا القاضى أبو الحسن على بن الحسن بن محمد المالكى حدثنا أبو القاسم الحسن بن محمد بن أحمد حدثنى أبو بكر محمد بن إسحاق ثنا الصولى قال سمعت أبا يحيى زكريا بن يحيى الساجى يقول : كتاب الله عز وجل أصل الإسلام وكتاب السنن لأبى داود عهد الإسلام .

أخبرنا أبو القاسم علي بن عبد العزيز الخشاب بنيسابور
 أنبأنا محمد بن عبد الله البيع فيما أذن لنا قال سمعت أبا سليمان
 الخطابي يقول سمعت إسماعيل بن محمد الصفار يقول سمعت
 محمد بن إسحاق الصغاني يقول أُلين لأبي داود السجستاني
 الحديث كما أُلين لداود عليه الصلاة والسلام الحديد .

أخبر الحسن بن أحمد أبو محمد السمرقندي مناولة. أنبأنا
 أبو بشر عبد الله بن محمد بن محمد بن عمرو ، حدثنا أبو سعد
 عبد الرحمن بن محمد الإدريسي الحافظ قال: محمد بن عيسى
 ابن سَوْرَةَ الترمذي الحافظ الضرير أحد الأئمة الذين يقتدى بهم
 في علم الحديث صنف كتاب الجامع والتواريخ والعلل تصنيف
 رجل عالم متقن كان يضرب به المثل في الحفظ. قال
 الإدريسي: سمعت أبا بكر محمد بن أحمد بن محمد بن
 الحارث المروزي الفقيه يقول: سمعت أحمد بن عبد الله بن
 داود المروزي يقول: سمعت أبا عيسى محمد بن عيسى الحافظ
 يقول : كنت في طريق مكة وكنت قد كتبت جزئين من أحاديث
 شيخ ، فمر بنا ذلك الشيخ ، فسألت عنه ، فقالوا فلان ، فذهبت
 إليه وأنا أظن أن الجزئين معي وحملت معي في محملي جزئين
 كنت ظننت أنهما الجزآن اللذان له ، فلما ظفرت به وسأله
 أجباني إلى ذلك، فرأى البياض في يدي، فقال أما تستحي مني؟
 قلت : لا وقصصت عليه القصة ، وقلت أحفظه كله ، فقال :

أقرأ فقرأت جميع ما قرأ على الولاء فلم يصدقني وقال :
استظهرت قبل أن تجيئني ، فقلت : حدثني بغيره فقرأ على
أربعين حديثاً من غرائب حديثه ، ثم قال : هات أقرأ فقرأت
عليه من أوله إلى آخره كما قرأ ما أخطأت في حرف ، فقال لي :
ما رأيت مثلك .

شروط النسائي :

أخبرنا أبو بكر الأديب، أنبأنا محمد عبد الله البيع إجازة،
قال سمعت أبا الحسن أحمد بن محبوب الرملي بمكة يقول
سمعت أبا عبد الرحمن بن شعيب (النسائي) يقول: لما عزمتم
على جمع كتاب السنن استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ
كان في القلب منهم بعض الشيء فوقعت الخيرة على تركهم
فنزلت في جملة من الحديث كنت أعلو فيه عنهم. سألت الإمام
أبا القاسم سعد بن علي الزنجاني بمكة عن حال رجل من الرواة
فوثقه فقلت إن أبا عبد الرحمن النسائي ضعفه فقال يا بني إن
لأبي عبد الرحمن في الرجال شرطاً أشد من شرط البخاري
ومسلم. قرأت على أبي القاسم الفضل بن أبي حرب الجرجاني
بنيسابور أخبركم أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي
الصوفي فيما أذن لك قال : سألت أبا الحسن علي بن عمر
الدارقطني الحافظ فقلت : إذا حدث محمد بن إسحاق بن
خزيمة وأحمد بن شعيب النسائي حديثاً من تقدم منهما ؟ قال :

النسائي لأنه أسندُ، على أنى لا أقدم على النسائي أحداً، وإن كان ابن خزيمة إماماً ثبتاً معدوم النظر، وقال : سمعت أبا طالب الحافظ يقول : من يصبر على ما يصبر عليه أبو عبد الرحمن النسائي كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة فما حدث بها وكان لا يرى أن يحدث بحديث ابن لهيعة .

سمعت أبا زكريا الحافظ يقول ، سمعت عمى أبا القاسم الحافظ يقول : سمعت أبي الإمام الحافظ أبا عبد الله بن منده يقول : ما رأيت فى اختلاف الحديث والإتقان أحفظ من أبى على الحسين بن على بن داود اليزدى النيسابورى .



تم وكمل بحمد الله وعونه وصلواته على نبينا
محمد وآله وصحبه وعترته وسلم تسليماً كثيراً

فهرس الكتاب

| الموضوع | الصفحة |
|-----------------------------------------------------|--------|
| ترجمة الحافظ أبى الفضل المقدسى | ٢ |
| تراجم الأئمة الستة | ٥ |
| الإمام البخارى | ٥ |
| الإمام مسلم | ٥ |
| الإمام أبو داود | ٦ |
| الإمام الترمذى | ٧ |
| الإمام النسائى | ٧ |
| الإمام ابن ماجه | ٨ |
| شروط الأئمة الستة : البخارى ومسلم وأبى داود | |
| والترمذى والنسائى وابن ماجه | ١١ |
| فاتحة شروط الأئمة الستة : | ١٣ |
| شروط البخارى ومسلم | ١٣ |
| شروط أبى داود | ١٥ |
| شروط الترمذى | ١٨ |
| نقد كلام الحاكم فيما قدره شرطاً للبخارى ومسلم | ١٩ |
| ابن ماجه | ٢٢ |
| شروط النسائى | ٢٥ |

رقم الإيداع ٢٠٠٥/٤٦١١ م
الترقيم الدولي 977-315-081-X

من تراث الكوثری

